# أفرَادُ أَهلِ الأَمصَارِ" عندَ أَبِي دَاوُد في "سُنَنِه": جمع ودراسة للأحاديث التي نصَّ عَليها أبو داود في "سُنَنِه" بتفرُّد بعضِ أَهْلِ الأمصارِ بها

د. بُوعْلَام رمَضَان بن سَلامَة

أستاذ الحدِيث المساعِد بقسم الدِّراسَات الإسلامية

كليَّة الآداب والعلوم الإنسانِيَّة، جامعة طيبة

## المستخلص

اعتنى أئمة الحديث ونُقَّادُه بمسألة أفراد الرواة؛ لما لها من أثرٍ في تعليل الحديث والحكم بنكارته، ومن أنواع هذا التفرد أفراد البلدان، فهل الأثرُ واحدٌ في تعليل الحديث به؟ وما وجه الإشارة إلى هذا النوع من التَّفَرُّد من خلال صنيع أَبِي دَاوُد في «سُنَنِه»؟.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1- بيان أثر التفرُّد والذي منه أفراد البلدان في تعليل الحديث والحكم بنكارته .

2- جمعِ وتتبع الأَحَادِيث التي نصَّ عَليها أبو دَاود في «سُنَنِه» بتفرَّد بعضِ أَهْلِ الأمصَارِ بها.

3- دِراسَةِ هذه الأحاديث وفق ميزان النقد الحديثي الذي وَضَعَهُ عُلماءُ الحَدِيث.

4 – توجيه كلام أبي داود في تعليقه على الحديث بتفرد بعض أهل الأمصار به.

أهم النتائج: من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

– أن من وسائل الكشف عما يكمُن في الأحاديث من أوهام وأخطاء، وقواعد التعليل مسألة التفرد.

– إمامة أبي داود رحمه الله في علم العلل والنَّقد؛ فالحكم بالتَّفرُّد بأنواعه لا يطالُه إلا من كانت له إحاطةٌ بالرُّواة ومروِيَّاتهم.

– بلغت عدد الأحَادِيث التي صحَّ أن أبا دَاود نصَّ في «سُنَنِه» بتفرَّد بعضِ أهْلِ الأمصَارِ بها أحَدَ عشَر حديثا، وُوفِق على عشرة منها، وتُعقِّب على واحد منها؛ وهو الحديث الثاني؛ حيث نسب التفرد إلى أهل البصرة وإنما هو من أفراد أهل الكوفة.

وعلى ما تقدم فلا ينبغي أن تُقصَر الدراساتُ في الأحاديث المعلَّة على الاختلاف دون التعرُّض لمسألة التفرُّد، – كما هو الواقع في الرسائل العلمية والدراسات الأكاديمية، فغالبها في دراسة الاختلاف على فلان، أو الاختلاف الذي ذَكَر فلان ...، وما أقلّ الدراسات في التفرد وأفراد الرواة، مع ما للتفرد من أثر في تعليل الحديث والحكم بنكارته.

**الكلمات المفتاحية**: الأفراد، أفراد البلدان، أفراد الأمصار، أبو داود، سنن أبي داود.

## بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فكُلّ علم يَستمِد شرفَه مِن مدى نَفْعِه، والعالم تتوَّقف أهليتُه على مَدى

إحاطتِه بعلم الحديث روايةً ودراية، يقول الإمام أحمد – رحمه الله–: «إن العالم إذا لَمْ يعرف الصَّحِيْح والسقيم، والناسخ والمنسوخ من الحَدِيْث لا يسمى عالمـًا» (1)؛ إذ لا قِوام للعلم بل ولا للإسلام إلا بثابت السنن والآثار.

يقول الخطيب رحمه الله: «ولما كان ثابت السنن والآثار، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال؛ إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلا بانْتِحالها، وجب الاجتهاد في علم أصولها ولزم الحثُّ على ما عاد بعمارة سبيلها» (2) .

وقد كان لأئمة الحديث جهودٌ مُضنِية في علم أصولها والكشف عما يقع في أفرادها من الأوهام والأخطاء، حتى أضحى معرِفةُ عِلَل الحديث محطَّ عنايتهم؛ يقول ابنُ مهديّ: «لأنْ أعرفَ علةَ حديثٍ أحَبُّ إليَّ من أكتب عشرين حديثًا ليس عندي» (3).

ومجال هذا العلم هو أحاديث الثقات الذين يكون الخطأ في حديثهم أخفى منه في حديث الضعفاء؛ قال الحاكم: «إنما يُعلَّل الحديثُ مِن أوجهٍ ليس للجرحِ فيها مَدخَل، .... وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحَدِّثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمُه، فيصير الحديث معلولاً» (4).

ويستدلون على العلة بأمور، منها التَّفرُّد أو المخالفة؛ قال أبو عَمرو ابنُ الصلَّاح: «ويستعان على إدراكها – العلة– بتفرُّد الراوي، وبمخالفة غيرِه له، مع

(1) الحاكم، "معرفة علوم الحَديث" (ص60).

(2) "الكفاية في علم الرواية" (ص3).

(3) "علل الحديث" لابن أبي حاتم (1/ 10) وعنده بلفظ: (أكتب حديثا ليس عندي)، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص140)،
و"الجامع لأخلاق الراوي" (2/ 294).

(4) "معرفة علوم الحديث" (ص174).

قرائن تنضم إلى ذلك»(1)، وقال السَّخاوي: «تُدرَك بعد جمعِ طرُق الحديث والفحصِ عنها بالخلاف من راوي الحديث لغيره ممن هو أحفظ وأضبط وأكثر عدداً، والتَّفردِ بذلك، وعدم المتابعة عليه مع قرائن قد يقصر التعبير عنها» (2).

فلا يمكن تعليل الأحاديث أو تصحيحها إلا بعد معرفة حالة التَّفرُّد أو حالة المشاركة في كل طبقةٍ من طبقات الإسناد؛ قال ابن أبي حاتم: «تُعرف جودةُ الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلَّف عنه في الحُمْرَة والصَّفاء عُلِم أنه مغشوش، ويُعلم جنسُ الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصَّلابة عُلِم أنه زجاج، ويُقاس صحةُ الحديث بعدالة ناقلِيه، وأن يكون كلاماً يصلُح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلَم سَقَمُه وإنكارُه بتفرُّد مَن لم تصحَّ عدالتُه بروايته» (3).

ومن هنا تجلَّت أهميةُ العناية بأفرَاد الرُّوَاة؛ فهو أحد وسائل الكشف عما يكمُن في الأحاديث من أوهامٍ وأخطاء، ومِن أكثرِ الحفَّاظ تعليلاً بها الإمامُ البخاري، فهو كثيْراً ما يقول في كتبه: «لا يتابع عليه»(4)، وأشدُّ ما يكون ضعفُ ذلك إذا تفَرَّد الراوي عمَّن يُجمَع حديثُه - كالزُّهري ومالك -؛ له أصحاب كثيرون يحملون حديثَه ولا يروُون ما رَوَى، مع توفُّر الهِّمَم والدَّواعي على رواية ما رواه، فإن الحفَّاظ غالبًا ما يردُّون هذه الرِّواية ويُعِلُّونها بالتَّفرد، فمن ذلك قولُ أحمد في حديثٍ:

---

(1) "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص187 - الفحل).

(2) "فتح المغيث" (1/ 275).

(3) "مقدمة الجرح والتعديل" (1/ 351).

(4) وقد تتبع الطالب عبد الرحمن الشايع - في أطروحته للماجستير التي تقدم بها إلى جامعة أم القرى سنة 1422هـ- قول البخاري

(لا يتابع عليه) في "تاريخه الكبير" فبلغت عنده ( 112) موضعا، ثم ألحق به ما قال فيه (لا يتابع عليه) في غير "التاريخ الكبير"

فبلغت ( 23) موضعا.

«أصحابُ أبي هريرة المعرُوفُون ليس هذا عندهم!»(1)، وقولُ ابنِ معين: «هذا وَهَم؛ لو كان هذا هكذا لحدَّث به الناس جميعًا عن سفيان»(2)، وقول أبي حاتم في حديث رواه إسماعيل بن رجاء: «أين كان الثوريُّ وشعبةُ عن هذا الحديث»(3)..

ومن أنواع التفرد ما أشار إليه الحاكم أبو عبد الله مِن تَفَرُّد بعض أهل الأمصار بالحديث، فالتَّفَرُّد عند الحاكم على ثلاثة أنواع(4)؛ الأول منها ما انفَرَد به أهلُ مدينةٍ واحدة عن صحابي، وثانيها ما انفَرَد به راوٍ عن إمامٍ من الأئمة، وثالثها ما انفَرَد به أهلُ بلدٍ عن أهل بلدٍ آخر.

غير أن وصفَ الحديث بتفرُّد أهل مصرٍ به لا يقتضي الحكمَ بضعف الحديث؛ إلا أن يُطلِق قائلُ ذلك على ما لم يروِهِ إلا واحدٌ من أهل ذلك المصر، ويضيفه إليهم كما يُضاف فعلُ الواحد من القبيلة إليها مجازا(5)،

وهذا الأخير هو الأكثر في استخدام المحدثين كما قال الحافظ ابن حجر(6)، حجر(6)، واحتج على ذلك بأن جميع الأمثلة التي مثَّل بها الحاكم عند ذكره لأفراد لأفراد البلدان هي كذلك، ثم قال ابن حجر: «وهو غالب ما أطلقه أبوداود في كتابه الذي أفرده لتفرد أهل الأمصار، وكذا ابنه أبو بكر بن أبي داود».

فمشاركةً في تجلية أمر تفرُّد أهل الأمصار كان هذا البحث: «أفراد أهل الأمصار» عند أبي داود؛ فهو الذي شهَّره، وأفرَّد فيه تصنيفا وسماه «التفرد» وهو كما

---

(1) "المنتخب من علل الخلال" (137).

(2) "تاريخ ابن معين -رواية الدوري-" (1671).

(3) "العلل" لابن أبي حاتم (1/ 92).

(4) "معرفة علوم الحديث" (ص 156).

(5) "معرفة أنواع علوم الحديث" لابن الصلاح (ص 186).

(6) "النكت على كتاب ابن الصلاح" (2/ 706- 707).

يقول المزي: «ما تفرَّد به أهل الأمصار من السنن»(1)، ويقول شيخ الإسلام في وصفه: «وقد صنف أبو داود السجستاني كتابا في مفاريد أهل الأمصار من السنن يبين ما اختص به أهلُ كلِّ مصرٍ من الأمصار من السُّنَن التي لا توجد مسندةً عند غيرهم، مثل المدينة، ومكة والطائف، ودمشق، وحمص، والكوفة، والبصرة وغيرها»(2)، وقد رواه عنه ابن داسة واللؤلؤي، وهو مما ورد به الخطيبُ البغداديُّ دمشق(3)، كما أنه من مسموعات القاضي عياض(4) وابن خير الإشبيلي(5) فيما روياه عن عن بعض شيوخهما، وسماه الإشبيلي: «ما تفرد به أهلُ الأمصار من السنن الواردة»، وكلاهما قد رواه من طريق أبي بكر بن داسه، عن الإمام أبي داود.

ولما كان الكتاب مفقودا، ولا نعلم عن وجوده، رأيت أن أجمع ما تناثر من كلام أبي داود عن هذا النوع من التفرد في تعليقاته على الأحاديث في «سُنَنِه»، وهو شيء يسير كما قال ابن ناصر الدين الدمشقي: «وتارةً يأتي الحديث فيقال مثلاً: تفرد به أهل البصرة، أو أهل الكوفة، أو يقال: هذه سنة تفرد بها أهل بلد كذا، ولأبي داود صاحب "السنن" مصنف مفرد في ذلك سماه كتاب "التفرد"، ذكر في "سُنَنِه" شيئًا يسيرًا من ذلك» (6).

ومنهج الباحث في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. جمع المادة واستخراج هذه التعليقات من كتاب «السنن» لأبي داود،

---

(1) "تهذيب الكمال" (1/ 150).

(2) "مجموع الفتاوى" (20/ 242).

(3) "الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث" (ص294).

(4) "الغنية" (ص 218).

(5) "فهرست ابن خير" (ص/ 147).

(6) "مجالس في تفسير قوله تعالى: {لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم} " (ص 345).

واعتمدت في ذلك على نسخة الشيخ أحمد الخضري الحاسوبية لـ«السنن»، وهي من أتقن النسخ للكتاب، مع المقارنة بالطبعات التالية:

- طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، صدرت عن دار الكتب العلمية ببيروت، سنة 1416هـ.

- وطبعة دار القبلة، بتحقيق محمد عوامة، صدرت عن مؤسسة الريان ببيروت، ودار القبلة في جدة والمكتبة المكية في مكة المكرمة، سنة 1419هـ.

- وطبعة مؤسسة الرسالة العالمية، بتحقيق شعَيب الأرنؤوط ومن معه، صدرت عن مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت، سنة 1430هـ.

- وطبعة دار التأصيل، بتحقيق عادل محمد، وعماد عباس، صدرت عن مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، سنة 1436هـ .

- وطبعة دار الصدِّيق، بتحقيق عصام هادي، صدرت الطبعة الثانية عن دار الصديق سنة 1437هـ.

غير أن هذه التعليقات كما يشير إليه محققو الكتاب- وردت في نسخ «السنن» لأبي داود على نوعين:

- ما ثبت في أصل أحد النسخ الخطية للسنن(1)،

- ما ثبت على حواشي أحد هذه النسخ(2)، خاصة حواشي نسخة السليمانية، والتي لم تقع إلا لمحقق طبعة دار الكتب العلمية، وحواشي نسخة برنستون، والتي لم تقع إلا لمحققو طبعتي الرسالة، ودار الصدِّيق.

---

(1) وبلغت (13) حديثا.

(2) وبلغت (19) حديثا؛ وهي كما يلي بحسب أرقامها في الكتاب: (82) و (117) و (245) و (320) و (330) و (457) و (1039) و (1136) و (1229) و (1953) و (2050) و (2259) و (3097) و (3122) و (4049) و (4152) و (4210) و (4222) و (4594).

وأنا أقتصر على النوع الأول، وهي ما ثبت في أصل أحد النسخ الخطية للسنن، فهي التي صحَّ أن أبا داود قد نصَّ على تفرُّد بعض أهل الأمصار بها، وجاءت في (13) موضعًا، وهي كما يلي بحسب أرقامها في الكتاب: (26) (155) (333) (869) (870) (1752) (1753) (1829) (2254) (2348) (2868) (4011) (4476).

وأما النوع الثاني؛ ما ثبت على حواشي النسخ فهو يحتمل أن يكون ثابتا في كتاب "السنن"، كما يحتمل أن يكون منقولا عن كتاب "التفرد" للمصنف، وخاصة وقد وقع في موضعٍ –(ح2633)– النقلُ عن أبي داود أن الحديث من أفراد أحد الأمصار معزوا إلى كتاب "التفرد" له. وكان ذلك في حاشية بعض النسخ.

2. ترتيبها على حسب ورودها في كتاب «السنن»، فأُورِد الباب الذي وَرَد فيه الحديث، ثم أسوق الحديث.

بسند أبي داود ولفظه.

3. ثم أتبع ذلك بدراسة الحديث؛ بدءا بتخريجه من مصادره الأصلية فالفرعية مُبرِزا مدار الحديث؛ والغرض من ذلك تأكيد تفَرُّده بالحديث أو نفيُه.

4. وختاما أحاول أن استشف وجه وصف أبي داود للحديث بأنه مِما تَفَرَّد به بعض أهل الأمصار.

كما انتظم البحث وفق الخطة التالية:

المقدمة: وفيها؛ أهمية الموضوع وسبب اختياره، ومنهج الباحث وخطة البحث.

التمهيد؛ وفيه التعريف بأبي داود السجستاني وكتابه «السنن».

الدراسة؛ وفيها دراسة الأحاديث التي نص أبو داود على تفَرُّد بعض أهل

الأمصار بها .

الخاتمة : وتضمنت أهم نتائج الدراسة.

ثبت المصادر والمراجع .

فهرست الموضوعات .

وفي الختام أحمد الله تعالى وأُثْنِي عليه بما هو أهلُه، وأشكره على ما يسَّرَ وأعان على إتمام هذه الدراسة، كما أشكر كل من أسدى إليَّ عَوْنا أو نصحـًا أو تقويمـًا..

## المقدمة

التعريف بأبي داود السجستاني[1] :

هو أحد الأئمة المشهورين، والأعلام المكثرين، أبو داود سليمانُ بنُ الأشعث بن إسحاق بن بَشير ابنِ شداد، الأزدي – نسبةً إلى قبيلة الأزد اليمنية–، السِّجِسْتانيُّ – نسبةٌ إلى سِجِسْتان؛ إقليمٌ يقع الآن تقريبـًا في الجنوب والجنوبِ الغربي لأفغانستان (2).

وُلِدَ – فيما قاله هو عن نفسه– سنَة اثنتين ومئتين، بسجستان (3).

جالس الإمام أحمد، وسمع ابن معين، وعنهما أخذ علم الحديث كما قال المزي(4)، كما سمع جمعا من الأعلام بالحرمين والعراق والشام والجزيرة ومصر.

---

(1) "الجرح والتعديل" (4 / 101)، "تاريخ بغداد" (10/ 75)، "طبقات الحنابلة" (1/ 159)، "سير أعلام النبلاء"(11/ 210)، "الطبقات الكبرى" للسبكي (2/ 293)، "البداية والنهاية" (11/ 54)، "تهذيب التهذيب" (4/ 169) ....

(2) "بلدان الخلافة الشرقية" (ص 20 و 372).

(3) "سؤالات الآجري لأبي داود" (برقم 1898).

(4) "تهذيب الكمال" (11/ 359).

حدَّث عنه أبو عيسى الترمذي في «جامعه» (1)، والنسائي فيما قيل(2)، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبوسعيد ابن الأعرابي راوي «السنن» بِفَوْتٍ له، وزكريا السَّاجي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو عوانة الإسفراييني، وخلق كثير(3).

وأما رحلاته فقد قال أبو عبدالله الحاكمُ: «أبو داود إمامُ أهلِ الحديث في عصره بلا مُدافَعَةٍ، سماعه بمِصرَ والحجاز والشام والعِرَاقَيْنِ وخُراسان، وقد كتب بخراسانَ قبلَ خروجه إلى العراق في بلدةِ هَراة، وكتب ببَغْلان عن قُتيبة (هو ابن سعيد)، وبالرَّيّ عن إبراهيمَ بنِ موسى ... وقد كان كتب قديمـًا بنَيسابور» (4).

وأما كتابتُه للحديث النَّبَوي فقد قال رحمه الله: «كتبت عن رسول الله خمس مائة ألف حديث، انتخَبت منها ما ضَمَّنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن-» (5).

وأما عن جودة حفظه فقد قال محمد بنُ مخلد الحافظ (ت331هـ): «كان أبو داود يفي بمذاكرةِ مئةِ ألفِ حديث، ... وأقرَّ له أهلُ زمانه بالحفظِ والتقدم فيه» (6).
(6).

بلغ صيتُه الآفاق، وأثنى عليه الأئمة، قال أبو بكر الخلال: «أبو داود الإمامُ المقدَّمُ في زمانه، رجلٌ لم يسبِقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصرِه بمواضعها أحدٌ في زمانه، رجل وَرِعٌ مُقدّمٌ» (7)، وقال أبو حاتم ابن حِبَّان: «أبو داود أحدُ أئمَّة الدنيا الدنيا فِقها وعلما وحفظا، ونُسُكا ووَرَعا وإتقانا، جمع وصَنَّف وذَبَّ عن السنن»،

---

(1) وذلك في ثلاثة مواضع، وهي: (ح2901 وح3604 وح3789).

(2) "تهذيب الكمال" (11/ 361-362) وانظر "سير أعلام النبلاء" (13/ 207).

(3) ينظر "تهذيب الكمال" (11/ 360-361).

(4) "تاريخ دمشق" (22/ 193) و"تهذيب الأسماء واللغات" (2/ 225-226).

(5) "تاريخ بغداد" (10/ 75).

(6) الحافظ أبو طاهر السلفي في مقدمته على شرح الخطابي آخر "معالم السنن" (4/ 367).

(7) "تاريخ بغداد" (10/ 75).

وقال أبو عبد الله الحاكم: «أبو داود إمامُ أهل الحديث في عصره بلا مُدافَعَة .... » (1).

ومناقبه وسيرته رحمه الله أكبر من أن تذكر في سطور، والحال كما قال الحافظ السِّلَفي (576هـ) - بعد أن ذكر شيئا من ثناء العلماء عليه-: وفضائل أبي داود كثيرة، ورتبتُه بين أهل الرُّتَب كبيرة، وما أوردته ههنا من فضله، وقولِ كبيرٍ بعد كبيرٍ فقليلٌ من كثير، وغرضنا التقليلُ والاختصار لا التطويل والإكثار(2).

وبعد حياة حافلة بالعلم والبذل والعطاء المتواصل أجاب الإمام أبو داود داعي الموت، وكان ذلك يوم الجمعة، لأربعَ عَشرَة بقيت من شوَّال، سنة خمسٍ وسبعين ومائتين(3).

تصنيفه لكتابه «السُّنَن»:

قال الخطيب البغدادي: يقال: «إنه صنف كتابه «السنن» قديما، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده، واستحسنه. وقال أبوبكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب – يعني كتاب «السنن» -، جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثماني مئة حديث، ذكرت الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، فإن كان فيه وهن شديد بينته» (4).

قال الذهبي: « قد وفَّى أبو داود رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهْنُه غير محتمل، وكاسَرَ (غضَّ من طرفه) عما ضعفُه خفيفٌ

---

(1) "سير أعلام النبلاء" (11/ 212).

(2) مقدمة السِّلَفي لشرح الخطابي آخر "معالم السنن" (4/ 367).

(3) "سؤالات الآجري لأبي داود" (برقم 1899)، "تاريخ بغداد" (9/ 75) و"تهذيب الأسماء واللغات" (2/ 227).

(4) "تاريخ بغداد" (10/ 75).

محتملٌ، ... فكتابُ أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحوٌ مِنْ شطرِ الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخرُ، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً، وسالمـًا من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسنادُه صالحـًا، وقبِله العلماء لمجيئه من وجهين ليِّنَين فصاعداً يعضُد كلٌ منهما الآخر، ثم يليه ما ضعُف إسنادُه لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالبـًا، ثم يليه ما كان بين الضعفِ من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالبـًا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم» (1).

وقد حظي كتاب «السنن» لأبي داود بإعجاب العلماء وثنائهم، قال الإمام الخطابي رحمه الله مثنيا على الكتاب: «كتابُ «السنن» لأبي داود كتابٌ شريفٌ، لم يُصنف في علم الدين كتابٌ مثله، وقد رُزِقَ القبول مِنَ الناس كافّة، فصار حكمـًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل فيه وِرْدٌ، ومنه شِرْبٌ، وعليه مُعوَّل أهلِ العراق وأهلِ مصر وبلاد المغرب، وكثيرٌ من مدن أقطارِ الأرض» (2).

وقال الخطابي: «سمعتُ ابن الأعرابي- وهو صاحبُ الإمام أبي داود- يقول ونحن نسمع منه هذا الكتاب، فأشار إلى النسخة وهي بين يديه: لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحفُ الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيءٍ من العلم بتَّة. ثم قال معلقـًا على قول ابن الأعرابي: وهذا كما قال، لا شكَّ فيه ... وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهاتِ السنن، وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدمـًا سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيه» (3).

---

(1) "سير أعلام النبلاء" (11/ 214).
(2) "معالم السنن" (7/1).
(3) "معالم السنن" (1/ 8).

## الدراســـــــة؛

وفيها:

دراسة الأحاديث التي نص أبو داود في كتابه «السُّنَن» على تَفَرُّد بعض أهل الأمصار بها .

## الحديث الأول:

قال أبو داود: باب المواضع التي نهي عن البول فيها.

(ح26) حدَّثنا إسحاق بن سُويدٍ الرَّمليُّ وعمرُ بنُ الخطَّاب أبو حفص - وحديثُه أتمُّ- أنَّ سعيدَ بنَ الحكم حدَّثهم قال: أخبرنا نافع بن يزيد، حدَّثني حَيْوَةُ بنُ شُريح، أنَّ أبا سعيد الحِمَيرِيَّ حدَّثه عن معاذِ بن جبل قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اتَّقُوا المَلاعِنَ الثلاثةَ: البَرازَ في المَوَارِدِ، وقارِعَةِ الطَريقِ، والظِّلِّ».

قال أبو داود: «هذا مرسل، وهو مما انفرد به أهل مصر» (1).

الحديث أخرجه أبو داود وعنه الخطابي في "غريب الحديث" (1/ 107)، وابن ماجه في "السنن" (1/ 119ح328) والطبراني في "المعجم الكبير" (20/ 123ح247) والحاكم في "المستدرك" (1/ 167) والبيهقي

(1) أثبتها في أصل الكتاب محقق طبعة دار القبلة، وأشار إليها في الحاشية محققو طبعات: دار التأصيل، ودار الصديق، والرسالة.

وهي كذلك في رواية ابن الأعرابي، كما رمز لها ابن حجر في نسخته، وكما جاء على هامش نسخة برنستون.

في"السنن" (1/ 97) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (58/ 424) من طرق عن نافع بن يزيد به.

ونافع بن يزيد هو الكَلاعي، أبو يزيد المصري، يقال: إنه مولى شرحبيل بن حسنة(1)، ويرويه عن بلدِيِّه حَيوَة بن شُرَيح بن صفوان، الامام، الفقيه، شيخ الديار المصرية(2)، عن أبي سعيد الحميري وهو من أهل مصر(3) وحديثه في المصريين(4)، فالحديث كما قال أبو داود هو مما انفرد به أهل مصر.

وعِلَّة الحديث أبو سعيد الحميري؛ قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ فيه أبو سعيد الحميري المصري، قال ابن القطان: مجهول، وقال أبو داود والترمذي وغيرهما: روايته عن معاذ مرسلة» (5).

فالحديث بهذا اللفظ بذكر «الموارد» انفرد به المصريون.

وهو مُعَّل بالإرسال وجهالة راويه عن معاذ ﷺ، وأبو داود أورده بعد حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «اتقوا اللَّاعِنَين» قالوا: وما اللاَّعِنانِ يا رسولَ الله؟ قال: «الذي يَتَخَلَّى في طريقِ النَّاسِ أو ظِلِّهم»،

(1) "تاريخ الإسلام" للذهبي (4/ 529) و"تقريب التهذيب" (7084).

(2) قاله الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (6/ 404).

(3) "فتح الباب في الكنى والألقاب" لابن منده (3257).

(4) قاله الحافظ ابن كثير في "التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل" (3/ 211).

(5) "مصباح الزجاجة" (1/ 56 ح132).

وقد رواه مسلم(1) وغيره من هذا الوجه، وهو المحفوظ، وإسناده مدني؛ فالعلاء بن عبد الرحمن مدني(2) ويرويه عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، وجميعهم مدنيون.

## الحديث الثاني :

قال أبو داود: باب المسح على الخفين.

(ح155) حدَّثنا مُسدَّدٌ وأحمدُ بنُ أبي شُعيب الحَرَّانيُّ، قالا: حدَّثنا وكيعٌ، حدَّثنا دَلْهمُ بنُ صالح، عن

حُجَير بن عبد الله، عن ابن بُرَيدة، عن أبيه: «أنَّ النَّجاشيَّ أهدى إلى رسول الله ﷺ خُفَّين أسوَدَينِ ساذَجَينِ، فلَبِسَهما ثمَّ تَوضَّأ ومسحَ عليهما». قال مُسدَّدٌ: «عن دَلْهم بن صالح».

قال أبو داود: «هذا مما تفرَّدَ به أهلُ البصرة».

الحديث أخرجه الترمذي في "جامعه" (5/ 124ح2820) وفي "الشمائل" (ح73)، وابن ماجه في "السنن" (1/ 182ح549 و2/ 1196ح3620)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (2/ 240ح1873 و12/ 595 ح25686) وأحمد في "المسند" (5/ 352) ومن طريقه المزي في ترجمة حجير بن عبد الله الكندي من "تهذيب الكمال" (5/ 482)، والبزار في "المسند" (10/ 241ح4393) والروياني في "المسند" (1/ 82 ح46)، وابن عدي في "الكامل" (3/ 108)، والبغوي في "شرح السنة" (12/ 71 ح3150) من طرق عن وكيع بن الجراح.

---

(1) في "صحيحه" (1/ 226 ح269).

(2) "الجرح والتعديل" (6/ 357) و"تقريب التهذيب" (5247).

وأخرجه عباس الدُّوري في "تاريخ ابن معين" (4/ 370) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخه" (4/ 207)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ " (2/ 322 ح375) وفي "طبقات المحدثين" (2/ 277)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (2/ 570)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (1/ 433 ح1261)، والبيهقي في "السنن" (1/ 282) وفي "الآداب" (ح638) من طريق عبيد الله بن موسى.

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (1/ 482)، والعقيلي في "الضعفاء" (2/ 300)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (11/ 232ح4347)، والبيهقي في "سننه" (1/ 283-282) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (1/ 482) عن محمد بن ربيعة الكلابي.

أربعتهم (وكيع، وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم، وابن ربيعة الكلابي) عن دلهم بن صالح به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، إنما نعرفه من حديث دلهم»، وقال ابن عدي: «وهذا يعرف بدلهم ورواه عنه جماعة». ودلهم بن صالح هو الكندي، كوفي كما قال ابن معين وأحمد والبخاري والدارقطي(1).

ويرويه عن حجير بن عبد الله وهو الكندي؛ قال الدارقطني: «تفرَّد به حجير بن عبد الله عن ابن بريدة، ولم يروه عنه غير دلهم بن صالح»(2)، ويرويه حجير هذا

(1) "سؤالات أبي داود لأحمد" (63)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (3/ 250)، و"الجرح والتعديل"(3/ 436)، و"سؤالات البرقاني للدارقطني" (145).

(2) كما في "أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ" لابن القيسراني (2/ 320ح1486).

عن عبد الله بن بريدة، وهو ابن الحُصَيْب الأسلمي المروزي، قاضي مرو(1)، عن أبيه بريدة بن الحصيب الأسلمي صاحب النبي ﷺ .

فالحاصل كما قال العظيم آبادي: «إنه ليس في رواة هذا الحديث بصري ..... ، فنسبة التفرد إلى أهل البصرة وهم من المؤلف الإمام ﷺ. والله أعلم»، ونقل عن السيوطي قوله: «فالصواب أن يقال: هذا مما تفرد به أهل الكوفة، أي لم يروه إلا واحد منهم» (2).

الحديث معلٌّ بتفرد حجير بن عبد الله كما تقدم وهو مجهول (3)، ويرويه عنه دلهم بن صالح؛ وقد ضعفه ابن معين، وأبو زرعة، وغيرهم، وفي "التقريب": ضعيف(4)، قال ابن عدي: «ولدلهم حديث قليل... وزعم ابن معين أنه ضعيف، وعندي أنه ضعفه لأجل حديث بريدة لمعنيين:

أحدهما روايته عن حجير بن عبد الله وحجير ليس بالمعروف،

والثاني أنه ذَكَر في متنه أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين أسودين ساذجين، وذِكْر الخُف – بهذا الوصف–، إنما ذُكِر في هذا الحديث»(5).

والمحفوظ في حديث بريدة: «أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومَسَح على خفيه».

(1) "الكاشف" (2644) و"تقريب التهذيب" (3227).

(2) "عون المعبود" (1/ 262).

(3) "التاريخ الكبير" للبخاري (3/ 107)، و"الجرح والتعديل"(3/ 299)، و"ميزان الاعتدال" (1/ 466).

(4) "سؤالات البرذعي لأبي زرعة" (231)، و"الجرح والتعديل"(3/ 436)، و"الضعفاء والمتروكون" للنسائي (186) و"المجروحين" لابن حبان (1/ 294)، "إكمال تهذيب الكمال" (4/ 280)، و"تقريب التهذيب" (1830).

(5) "الكامل في الضعفاء" (3/ 108).

خرَّجه أبو داود في "سننه" (ح172)، وهو عند مسلم في "صحيحه" (ح277) وغيره من طريق سُفيان، حدَّثني عَلْقمةُ بنُ مَرثَد، عن سُليمان بن بُرَيدة، عن أبيه، به. فمَخرَج الحديث كوفي.

وليس فيه ذِكرُ الخُفِّ بهذا الوصف، ولا أنه أهداه إليه النجاشي، قال العقيلي – عقب روايته حديث دلهم ابن صالح هذا– : «والمَسح على الخُفَّين ثابِت صَحيح مِن غَير وجه، وأَما الراويَة في خُفَّي النَّجاشي الَّذي أَهداهُما إلى النَّبي ﷺ فَفيها لِين»(1).

## الحديث الثالث:

قال أبو داود: باب الجنب يتيمم.

(ح333) حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا حمَّاد، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن رجلٍ من بني عامر

قال: دَخَلتُ في الإسلام، فأهمَّني ديني، فأتيتُ أبا ذَر، فقال أبو ذَرّ:

إني اجتوَيتُ المدينةَ، فأمَرَ لي رسولُ الله ﷺ بذَوْدٍ وبغَنَم، فقال لي: «اشرَبْ مِن ألبانِها»، – قال حمَّاد: وأشكُّ في «أبوالها»–، فقال أبو ذرّ: فكنتُ أعزُبُ عن الماءِ ومعي أهلي، فتُصيبُني الجَنابةُ، فأصلّي بغيرِ طهورٍ، فأُتيتُ رسولَ الله ﷺ بنصفِ النَّهارِ، وهو في رَهْطٍ مِن أصحابِه، وهو في ظِل المَسجِدِ، فقال: «أبو ذر! » فقلتُ: نعم، هَلَكتُ يا رسولَ الله! قال: «وما أهلَكَكَ؟» قلتُ: إنِّي كنتُ أعزُبُ عن الماءِ ومعي أهلي، فتُصيبُني الجَنابةُ فأُصلِّي بغير طهورٍ! فأَمَرَ لي رسولُ الله ﷺ بماءٍ، فجاءت جاريةٌ سَوداءُ بعُسٍّ يَتَخَضخَضُ ما هو بمَلآن، فتَستَّرتُ إلى بعيرٍ، فاغتَسَلتُ،

(1) "الضعفاء" (2/ 300).

ثمَّ جِئتُ، فقال رسولُ الله ﷺ : «يا أبا ذر، إنَّ الصَّعيدَ الطَّيِّبَ طَهورٌ، وإن لم تَجِدِ الماءَ إلى عَشرِ سِنينَ، فإذا وَجَدتَ الماءَ فأَمِسَّه جِلدَكَ».

قال أبو داود: رواه حماد بن زيد عن أيوب لم يذكر «أبوالها».

قال: هذا ليس بصحيح، وليس في «أبوالها» إلا حديث أنس، تفرد به أهل البصرة (1).

الحديث أخرجه أبو داود ومن طريقه البيهقي في "سننه" (1/ 217)، والطيالسي في"مسنده" (ح484) والخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (2/ 938 و939) من حديث حماد وهو ابن سلمة عن أيوب به. وذكر فيه: «اشرَبْ مِن ألبانِها وأبوالها» وعند أبي داود: قال حمَّاد: وأشك في «أبوالها»،

ورواه الطيالسي ومن طريقه الخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (2/ 939) عن حماد بن زيد عن أيوب به، ولم يذكر «أبوالها».

وهو ما أشار إليه أبو داود عقب روايته للحديث؛ قال: «هذا ليس بصحيح»، وفي سؤالات الآجري له: قال: «حماد بن سلمة وهم فيه؛ زاد: أبوالها».

ثم أشار أبو داود إلى أن ذكر الأبوال انما ورد في حديث أنس بن مالك ﷺ، وهو مما تفرَّد به أهلُ بلد حمَّاد ابن سلمة البصريين، فاشتهر عنهم فحمل لفظه على لفظ حديث الباب.

وحديث أنس بن مالك ﷺ خرَّجه البخاري في "صحيحه" (1/ 56ح233 و4/ 62ح3018 و6/ 52 ح4610 و8/ 163ح6805) ومسلم في "صحيحه"

(1) ذكر مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (2/ 338) أن أبا داود قال في كتاب "التفرد": «لذي تفرد به من هذا الحديث: أنه رخص له أن يصيب أهله، ورواه حماد بن زيد فلم يذكر أبوالها».

(3/ 1296- 1298ح1671) من حديث أبي قلابة وقتادة، ومعاوية بن قرة، وحميد بن عبد الرحمن، وعبد العزيز بن صهيب، والنسائي في "المجتبى" (7/ 98) من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري،

والترمذي في"جامعه" (4/ 281ح1845) من حديث ثابت البناني،

جميعهم عن أنس بن مالك ﷺ قال: «قدم أناسٌ من عُكْلٍ أو عُرَيْنَة، فاجتَوَوا المدينة، فأمر لهم النبيُّ ﷺ بلِقاح وأن يشربوا من أبوالها وألبانِها، فانطلقوا، فلما صَحُوا، قَتَلوا راعيَّ النبيِّ ﷺ، واستاقوا النَّعَم، فجاء الخبر في أول النهار، فبعث في آثارِهِم، فما ارتفع النهار جيء بهم، فأمر فقطع أيديهم وأرجلهم، وسُمِّرَت أعيُنُهم، وأُلقوا في الحرَّة يَستسقُون فلا يُسقَوْن».

والرواة عن أنس بن مالك ﷺ جميعهم بصريون، عدا يحيى بن سعيد الأنصاري فمدني، إن صحَّ من طريقه؛ فقد اختُلِف عليه فيه كما أشار إليه النسائي، فالحديث كما قال أبو داود: مما تفرد به أهل البصرة.

وحديث الباب أخرجه أبو داود والطيالسي في "مسنده" (ح484) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (2/ 181 ح1673)، وأحمد في "مسنده" (5/ 146 و155)، والدارقطني في "سننه" (1/ 344)، والبيهقي في"سننه" (1/ 179 و217)، والخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (2/ 938 و939 و941) من حديث أيوب، عن أبي قِلابة، عن رجلٍ من بني عامر، عن أبي ذر ﷺ.

وهذا الرجل من بني عامر - كما يقول البيهقي وغيره(1)- هو: عمرو بن بُجْدان سماه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، وسماه سفيان، عن أيوب. خرَّجه من

(1) "الخلافيات" (2/ 457) و"مختصر السنن" للمنذري (1/ 207) و"الإمام في أحاديث الأحكام" لابن دقيق العيد (3/ 165).

هذا الوجه أبوداود في "سننه" (1/ 129ح332) والنسائي في "المجتبى" (1/ 86) وفي "الكبرى" (1/ 195ح307) والترمذي في "جامعه" (1/ 165ح124) وأحمد في "مسنده" (5/ 155 و180)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (1/ 236ح912) وعنه ابن المنذر في الأوسط (1/ 257 ح175)، والبزار في "مسنده" (9/ 388 ح3973)، وابن حبان في "صحيحه" (4/ 135 ح1311- ح1313)، والدارقطني في "سننه" (1/ 186 و187)، والحاكم في "المستدرك" (1/ 176)، والبيهقي في "سننه الكبير" (1/ 7 و183 و212 و220)، والجوزقاني في "الأباطيل" (1/ 508ح318).

والحديث صححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والجوزقاني، ونقل الحافظ ابن حجر تصحيحه عن الدارقطني(1) وأبي حاتم (3).

بينما أعلَّه ابن القطان الفاسي بجهالة حال عمرو بن بُجْدان؛ فقد تفرَّد بالرواية عنه أبو قلابة(2)، وأجيب بأن من صحَّح الحديث يكون قد وثَّقه ضمنا(3)، فحاله كما قال الذهبي - بعد أن جعل تخريج حديث الراوي في (الصحيحين) توثيقًا للراوي الذي لم يذكر بجرح أو تعديل-: «وإن صحَّحَ له مثلُ الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضًا، وإن صحَّحَ له كالدارقطني والحاكم فأقلُّ أحواله حسن حديثه» (4).

وهذا فضلا عمن وثقه صراحة كالعجلي(5)، أو أودره في الثقات كابن حبان(6) .

---

(1) "فتح الباري" (1/ 354).
(2) "بيان الوهم والإيهام" (3/ 328).
(3) انظر: "الإمام في أحاديث الأحكام" لابن دقيق العيد (3/ 166).
(3) "التلخيص الحبير" (1/ 154).
(4) "الموقظة" (ص 78).
(5) "معرفة الثقات" (1367).
(6) "الثقات" (5/ 171).

# الحديث الرابع والخامس:

قال أبو داود: باب ما يقول الرجلُ في ركوعه وسجوده (869) - حدثنا الربيعُ بن نافع أبو تَوْبةَ وموسى بنُ إسماعيلَ -المعنى- قالا: حدثنا ابنُ المبارَك عن موسى- قال أبو سلمة: موسى- قال أبو سلمة: موسى بن أيوب-، عن عمّه، عن عُقْبة بن عامرٍ، قال: لما نزلت: ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾ ﴾[الواقعة: 74] قال رسولُ الله ﷺ: «اجعَلُوها في رُكوعِكم»، فلما نزلت:﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ﴾ [الأعلى: 1] قال: «اجعَلُوها في سُجودِكم» .

(ح870) حدَثنا أحمدُ بن يونسَ، حدثنا الليثُ- يعني ابنَ سعد- عن أيوبَ بن موسى، أو موسى ابن أيوب، عن رجل من قومه، عن عُقبة بن عامر، بمعناه، زاد قال: فكان رسولُ الله ﷺ إذا ركعَ قال: «سبحانَ ربيَ العظيمِ وبحَمْدِه» ثلاثـًا، وإذا سجد قال: «سبحانَ ربِّيَ الأعلى وبحَمدِه» ثلاثًا.

قال أبو داود: «وهذه الزيادةُ نخاف أن لا تكونَ محفوظةً».

قال أبو داود: «انفرد أهل مصر بإسناد هذين الحديثين: حديث الربيع، وحديث أحمد بن يونس» (1).

أما حديث الربيع بن نافع فأخرجه أبو داود، وابن ماجه في "سننه" (1/ 287ح887) ، والطيالسي في "مسنده" (ح1000) ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" (2/ 290)، وابن خزيمة في "صحيحه" (1/ 303 ح601

(1) كذلك وقعت في نسخة السليمانية والمكتبة البلدية بالإسكندرية، والأزهرية، وهامش نسخة برنستون، وهي مما أثبته الغساني على حواشي نسخته. وقد أثبتها في أصل الكتاب محققو طبعات: دار الصديق ودار الكتب العلمية.

وأشار إليها في الحاشية محققو طبعتي دار التأصيل، ودار القبلة. وفاتت محقق طبعة الرسالة.

و1/ 334ح670)، وابن المنذر في الأوسط (3/ 156ح1407)، وابن حبان في "صحيحه" (5/ 225ح1898)، والحاكم في "مستدركه" (1/ 225)، والبغوي في "تفسيره" (8/ 27) والمزي في ترجمة إياس من "تهذيب الكمال" (3/ 405) من طريق عبد الله بن المبارك، عن موسى بن أيوب الغافقي، به.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (4/ 155) الدارمي في "مسنده" (2/ 825ح1344 حسين أسد)، ويعقوب ابن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (2/ 502)، وأبو يعلى في "مسنده" (3/ 249ح1738)، وابن خزيمة في "صحيحه" (1/ 303ح600 و1/ 334ح670) والطحاوي في "معاني الآثار" (1/ 235)، والطبراني في "معجمه الكبير" (17/ 322ح889) وفي "الدعاء" (ح532 وح584)، والآجري في "الشريعة" (3/ 1099 ح675)، والحاكم في "مستدركه" (2/ 477)، والبيهقي في سننه (2/ 86) وابن عبد البر في "التمهيد" (16/ 119) من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ.

وأخرجه الروياني في مسنده" (1/ 196ح264)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (1/ 235) عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، عن عمِّه؛ وهو عبد الله بن وهب.

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (3/ 156ح1407) من طريق يحيى بن يعلى الأسلمي.

والطبراني في معجمه الكبير" (17/ 322ح891) من طريق ابن لهيعة.

خمستهم عن موسى بن أيوب الغافقي، عن عمه في رواية ابن المبارك، وسمَّاه أبو عبد الرحمن المقرئ ومن معه إياسا، وهو إياس بن عامر. به.

وحديث أحمد بن يونس أخرجه أبوداود ومن طريقه البيهقي في سننه (2/ 86)، وابن المنذر في الأوسط (3/ 184ح1470) والطبراني في "معجمه الكبير" (17/ 322ح890) من طرق عن الليث بن سعد، عن موسى بن أيوب الغافقي، عن رجل من قومه، وقد وقع تسميته في الرواية المتقدمة وهو إياس بن عامر، به.

والحديثين؛ حديث الربيع بن نافع وحديث أحمد بن يونس تفرَّد بإسناده أهل مصر كما قال أبوداود؛ فمداره على موسى بن أيوب الغافقي عن عمه إياس بن عامر، وكلاهما مصري؛

والحديث قال الحاكم: «صحيح الإسناد، وقد اتفقا على الاحتجاج برواته، غير إياس بن عامر، وهو عم موسى بن أيوب القاضي، وهو مستقيم الإسناد» (1).

قلت: إياس بن عامر قال عنه ابن حبان في "صحيحه" عقب حديثه: «من ثقات المصريين»، وموسى ابن أيوب الغافقي وثقه ابن معين وأبوداود وذكره ابن حبان في الثقات (2)، على أن ابن المديني أنكر عليه أحاديث يرويها عن عمِّه فكان يرفعها (3)، وقال ابن حجر: «قال العجلي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في وصحح له ابن خزيمة، ومن خط الذهبي في "تلخيص المستدرك": ليس بالقوي» (4)، وقال: «صدوق» (5).

---

(1) "المستدرك" (1/ 347).

(2) "الجرح والتعديل" (8/ 134) و"سؤالات الآجري لأبي داود" (1540)، و"الثقات" (7/ 449).

(3) "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (229).

(4) "تهذيب التهذيب" (1/ 389).

(5) "تقريب التهذيب" (589).

غير أنه وقع في رواية أحمد بن يونس زيادة: فكان رسولُ الله ﷺ إذا ركعَ قال: «سبحانَ ربيَ العظيمِ وبحَمْدِه» ثلاثًا، وإذا سجد قال: «سبحانَ ربِّيَ الأعلى وبحَمدِه» ثلاثًا.

قال عنها أبو داود: «وهذه الزيادةُ نخاف أن لا تكونَ محفوظةً»؛ فقد روى الحديث الجمع (ابن المبارك، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وابن وهب، ويحيى الأسلمي، وابن لهيعة) عن موسى بن أيوب بدونها.

على أن التسبيح في الركوع والسجود محفوظ من فعله ﷺ في حديث حذيفة، خرجه أبوداود عقب حديث الباب، وهو عند مسلم في "صحيحه" () وغيره من حديث الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن المستورد بن شداد، عن صلة بن زفر، عن حذيفة أنه صلّى مع النبي ﷺ فكان يقول في ركوعه: "سبحان ربِّي العظيم "، وفي سجوده: "سبحان ربي الأعلى".

الثقات

وتقييد التسبيح بالثلاث مع زيادة «وبحمده»، رُويت من وجوه عِدَّة عن جمعٍ من الصحابة لا يسلم منها وجه، استعرضها ابن الملقن، وابن حجر (1)، وأورد الترمذي بعضا منها، ثم قال: والعمل على هذا عند أهل العلم: يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات (2).

(1) "البدر المنير" (3/ 613-608)، و"التلخيص الحبير" (2/ 690-691 – أضواء السلف) و"نتائج الأفكار" (2/ 60-66)، وانظر "إرواء الغليل" (2/ 40).

(2) "الجامع" (2/ 46- 47 ح261).

# الحديث السادس والسابع:

قال أبو داود: باب في الإشعار (1)،

(ح1752) حدَّثنا أبو الوليد الطيالسيُّ، وحفصُ بنُ عُمَرَ، المعنى، قالا: حدَّثنا شُعبةَ، عن قَتادةَ ، قال أبو الوليد: قال: سمعتُ أبا حسان، عن ابن عباس: «أنَّ رسولَ الله ﷺ صَلّى الظهر بذي الحُلَيفَة، ثم دعا بِبَدنةٍ فأشعَرَها مِن صَفحَةِ سَنَامِها الأيمن، ثم سَلَت الدمَ عنها، وقلَّدها بنَعْلَيْن، ثم أُتي براحِلَته، فلمَّا قَعَد عليها، واسْتَوَت به على البيداء أهلَّ بالحَجّ».

(ح1753) حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيي، عن شعبة، بهذا الحديث بمعنى أبي الوليد، قال: «ثم سلت الدمَ بيده». قال أبو داود: «رواه همَّام. قال: سَلَتَ الدّمَ عنها بإصبعِه».

قال أبو داود: «هذا من سُنن أهل البصرة الذي تفرَّدُوا به» (2).

أخرجه أبو داود ومن طريقه أبو نعيم في "مستخرجه على مسلم" (3/ 344ح2882) والبيهقي في "سننه" (5/ 232)، وهو عند مسلم في "صحيحه" (2/ 12 ح1243) من طريقه أخرجه البغوي في "شرح السنة" (1893)، وكذا أخرجه الترمذي في "جامعه" (2/ 239ح906)، والنسائي في "المجتبى" (5/ 170 و172 و174) ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" (5/ 101)، وابن ماجه في

(1) قال النووي في "شرح مسلم" 8/ 228 أما الإشعار: فهو أن يجرحها في صفحة سنامها اليمنى بحربة أو سكين أو حديدة أو نحوها، ثم يسلت الدم عنها، وأصل الإشعار والشعور: الإعلام والعلامة، وإشعار الهدي، لكونه علامة له وهو مستحب ليعلم أنه هدي، فإن ضل رده واجده، وإن اختلط بغيره تميز.

(2) قول أبي داود هذا من لفظ رواية اللؤلؤي، وأما لفظ رواية ابن الأعرابي -كما في هامش نسخة ابن حجر وهامش نسخة برنستون: قال أبو داود: «هذا مما تفرد به أهل البصرة من السنن لا يشركهم فيها أحد: أن النبي ﷺ أشعر من الجانب الأيمن». أشار إلى ذلك في الحاشية محققو طبعات: دار القبلة، والرسالة، ودار الصديق..

"سننه" (4/ 282 ح3097)، والطيالسي في "مسنده" (ح2696)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (13/ ح13368 وح14032 و20/ ح37230)، وأحمد في "المسند" (1/ 216 و254 و264 و280 و339 و344 و372)، والدارمي في "مسنده" (2/ 1216ح1953)، والبزار في "مسنده" (11/ ح5325- ح5326) وابن الجارود في "المنتقى" (ح424)، وابن خزيمة في "صحيحه" (4/ 153 ح2575 وح2609)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (2/ 120) وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (ح976)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (4/ 158ح827)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (2/ 427ح3702)، وابن حبان في "صحيحه" (9/ ح4000- ح4002)، والطبراني في "الكبير" (12/ 204 ح12901)، والحاكم في "مستدركه" (1 / 447)، والبيهقي في "سننه" (5/ 232) من طرق عن قتادة، به.

وقتادة هو ابن دعامة السدوسي، وهو بصري (1)، ويرويه عن أبي حسان الأعرج ويقال: الأجرد أيضـًا، بصري، واسمه: مسلم بن عبد الله (2)، فالإسناد بصري.

وقول أبي داود: «هذا من سُنن أهل البصرة الذي تفرَّدُوا به»، وقع في رواية ابن الأعرابي: «هذا مما تفرد به أهل البصرة من السنن لا يشركهم فيها أحد: أن النبي ﷺ أشعر من الجانب الأيمن» وهو المراد؛ قال إسحاق الكوسج (3): قلت –

(1) "الجرح والتعديل" (7/ 133)، و"تهذيب الكمال" (23/ 498).

(2) "تهذيب التهذيب" (8/ 351).

(3) "مسائل الإمام أحمد" (5/ 2267-2268).

لأحمد-: من أين تشعر البدن؟ قال: صفحة سنامها الأيمن، حديث أبي حسَّان عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال البزار: وهذا الفعل لا نعلم أحدا رواه عن النبي ﷺ إلا ابن عباس، ولا نعلم له عن ابن عباس طريقا إلا هذا الطريق.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (2/ 137ح1545) من طريق كريب، عن ابن عباس، به. وليس فيه ذكر الإشعار، وإنما اقتصر على التقليد.

## الحديث الثامن :

قال أبو داود: باب ما يلبس المحرم..

(ح1829) حدَّثنا سليمانُ بن حرب، حدَّثنا حمادُ بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابرِ بن زيدٍ، عن ابن عباس، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «السراويلُ لِمَنْ لا يَجِدُ الإزار، والخُفُّ لمن لا يجدُ النعلينِ».

قال أبو داود: «هذا حديث أهلِ مكة، ومرْجِعُه إلى البصرة إلى جابر بن زيد، والذي تفرّد به منه ذكرُ السراويل، ولم يذكرِ القطْعَ في الخُفِّ» (1).

(1) هي من رواية ابي بكر ابن داسه كما جاء على هامش نسخة برنستون، حيث كتب ناسخها: «صح لمحمد ابن داسه»، وكذلك جاءت على هامش النسخة الأندلسية، وهي أيضا من رواية ابن داسه، ونسخة السليمانية، وهي من رواية اللؤلؤي، وعلى حواشيها عدة روايات. وقد أثبت هذه الزيادة في أصل الكتاب محققو طبعات الرسالة، ودار الصديق، ودار الكتب العلمية، وأما محقق طبعة دار القبلة فأشار إليها في الحاشية..

الحديث أخرجه أبو داود من طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (15/ 113)،وأخرجه البخاري في "صحيحه" (3/ ح1841 وح1843 و7/ ح5804 وح5853) ومسلم في "صحيحه" (4/ 3- 4 ح1178)، والترمذي في "جامعه" (3/ 186ح834 -م)، والنسائي في "المجتبى" (5/ 132-133 و135)، وابن ماجه في "سننه" (4/ 165ح2931) وأحمد في "مسنده" (1/ 215و221 و279 و285 و336) والشافعي في "مسنده" (2/ 206ح841 – ترتيب سنجر)، والطيالسي في "مسنده" (ح2610) والحميدي في "مسنده" (1/ 427ح474) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (8/ ح16017-ح16019 وح16024 و20/ ح37257) والدارمي في "مسنده" (2/ 1133ح1840) والبزار في "مسنده" (11/ ح5183 وح5251- ح5256)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح458) وأبو يعلى في "مسنده" (4/ 283ح2395) وابن خزيمة في "صحيحه" (4/ 199ح2681) والطوسي في "مستخرجه" (4/ 54ح765)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (2/ 133-134) وفي "شرح مشكل الآثار" (14/ ح5431- ح 5432 وح5434-ح5437) وابن حبان في "صحيحه" (9/ ح3781 - ح3782 وح3785-ح3786 وح3789) والطبراني في "الكبير" (12/ ح12407 وح12809- ح12815) وفي "الأوسط" (8/ 242ح8521) والدارقطني في "سننه" (2/ 228 و230) والبيهقي في "سننه" (5/ 50) من طرق عن عمرو بن دينار، به.

فالحديث مداره على عمرو بن دينار وهو مكي (1)، ويرويه عن جابر بن زيد أبي الشعثاء البصري (1)، فهو -كما قال أبو داود- حديث أهل مكة، ومرجعه

(1) "الجرح والتعديل" (6/ 231)، و"الكاشف" (4152).

إلى البصرة وهو جابر بن زيد، وتفرَّد بذكر السراويل؛ قال الحافظ العراقي: «في حديث ابن عباس في "الصحيحين" وجابر في "صحيح مسلم" زيادة ليست في حديث ابن عمر، وهي لبس السراويل لمن لم يجد إزارا» (2). ولا ضير؛ فعدم ذكر الشيء ليس ذكرا للعدم.

كما أن ذكر القطع لم يرد في حديث ابن عباس، وإنما ورد في حديث ابن عمر.

وحديث ابن عمر خرَّجه البخاري في "صحيحه" (1/ 137ح1542 و7/ 154ح5852) ومسلم في "صحيحه" (2/ 835 ح1177) من حديث مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: وقال: «من لم يجد نعلين، فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين».

❋ ولحديث ابن عباس طرق أخر لا تصح، منها:

– طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، أخرجه ابن عدي في "الكامل" (4/ 113)، والطبراني في "الكبير" (11/ 157ح11351) وفي "الأوسط" (3/ 353ح3383) من حديث طلحة بن عبد الرحمن الواسطي، عن قتادة، عن عطاء، به.

قال ابن عدي: «لا أعلم يرويه غير طلحة عن قتادة»، وقال: «روى هو عن قتادة شيئا لا يتابعوه عليه»، وذكر حديثه هذا.

=

(1) "تهذيب التهذيب" (2/ 38).

(2) "طرح التثريب" (5/ 53).

- وسعيد بن جبير عن ابن عباس، أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (1/ 306ح585)، عن محمد بن عيسى بن أبي قماش قال: سمعت أبا الوليد قال: سمعت شعبة يقول: سمعت عمرو بن دينار يقول: سمعت سعيد بن جبير، به.

ورواه ابن الأعرابي أيضا في معجمه (1/ 181ح317) من هذا الوجه، وزاد: «وليقطعهما»،

وابن أبي قماش خالفه البخاري في إسناده ومتنه؛ فإنه قد رواه في صحيحه (3/ 16ح1841) عن أبي الوليد بإسناد الجماعة؛ عن عمرو بن دينار، عن جابرِ بن زيدٍ، عن ابن عباس. ولم يذكر قطع الخفين.

وكل من ذكر قطع الخفين، في حديث ابن عباس، فقد وهم. قاله الدارقطني في "علله" (13/ 171).

## الحديث التاسع :

قال أبو داود: باب في اللعان.

(ح2254) حدَّثنا محمد بن بشار، حدَّثنا ابن أبي عَدي، أنبأنا هشام بن حسان، حدَثني عكرمةُ، عن

ابن عباس: أن هلالَ بن أميةَ قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سَحماء، فقال النبي ﷺ : «البينةَ أو حَدٌّ في ظهرِك» فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا رجُلاً على امرأته يلتمس البيِّنةَ؟ فجعل النبي ﷺ يقول: «البينةَ وإلا فحَدٌّ في ظهرك»، فقال هلالٌ: والذي بعثك بالحق إني لصادق، وليُنزِلنَّ الله في أمري ما يبرِّئ ظهري من الحد، فنزلت ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ﴾ قرأ حتى بلغ ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾

[النور: 6] فانصرف النبي ﷺ، فأرسل إليهما فجاءا، فقام هلالُ بن أُميةَ فشهد والنبيُّ ﷺ يقول: «الله يعلم أن أحدَكما كاذبٌ، فهلِ منكما مِن تائِب؟»، ثم قامتْ فشهِدتْ، فلما كان عند الخامسة ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٩﴾ [النور: 9] وقالوا لها: إنها مُوجِبَةٌ، قال ابن عباس: فتلكَّأت ونكصت، حتى ظننا أنها سترجع، فقالت: لا أفْضَحُ قومي سائرَ اليوم، فَمَضَتْ، فقال النبي ﷺ: «أبْصِرُوهَا فإن جاءَت بهِ أكحَلَ العينينِ، سابغَ الأليتَين، خَدلَّج الساقَين، فهو لشريكِ بن سَحْماء»، فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: «لولا ما مضى من كِتابِ اللهِ لكان لي ولها شأن».

قال أبو داود: «وهذا مما تفرد به أهل المدينة، حديث ابن بشار حديث هلال».

الحديث عند أبي داود ومن طريقه خرَّجه البيهقي في "سننه" (10/ 266) وفي "معرفة السنن والآثار" (6/ 9 -الكتب العلمية) والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (1/ 504).

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (3/ 178ح2671 و6/ 100ح4747 و7/ 53ح5307)، والترمذي في "جامعه" (5/ 331ح3179) و"علله الكبير" (ح307)، وابن ماجه في "سننه" (1/ 668ح2067)،

وابن المنذر في "الأوسط" (9/ 445ح7752 الفلاح)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (7 / 408)، والدارقطني في "سننه" (3/ 277)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (3/ 1476ح3739)، والبيهقي في "سننه" (7/ 393)، والبغوي في "شرح السنة" (9/ 259ح2370) من طريق ابن أبي عدي، به.

والطبراني في "معجمه الكبير" (11/ 323ح11883) من طريق عبد العزيز بن مسلم.

والحاكم في "مستدركه" (4/ 371) من طريق سعد بن الربيع. كلاهما عن هشام بن حسان، به.

قال أبو داود: «وهذا مما تفرد به أهل المدينة، حديث ابن بشار حديث هلال»، يعني هذا الحديث الذي فيه تسميته القاذف بهلال بن أمية. تفرد بتسميته هلالا أهل المدينة، وهو عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباسﷺ، وهما من أهل المدينة (1).

على أنه وقع تسمية القاذف بالعجلاني في رواية القاسم بن محمد عن ابن عباس،

أخرجه النسائي في "المجتبى" (6/ 171) وأحمد في "مسنده" (1/ 335)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (7/ 118ح12453)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح755)، وأبو يعلى في "مسنده" (4/ 392ح2514)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (3/ ح4713 وح4715)، وابن المنذر في "الأوسط" (9/ 456ح7766)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (3/ 100)، و"شرح مشكل الآثار" (13/ 133ح5141)، والطبراني في "معجمه" (10/ 294ح10710)، والبيهقي في "سننه" (7/ 406) من طريق أبي الزناد وعبد الرحمن ابن القاسم، كلاهما عن القاسم بن محمد، انه سمع ابن عباس يقول : أن رسول الله ﷺ لاعن بين العجلاني وامرأته، قال: وكانت حُبْلى .... الحديث. به.

(1) "عون المعبود" (6/ 245 الكتب العلمية).

وهو عند البخاري في "صحيحه" (7/ ح5310 وح5316 و8/ 175ح6855 وح6856 و9/ 85 ح7238) ومسلم في "صحيحه" (2/ 1134- 1135ح1497) من هذا الوجه، دون تسميته بالعجلاني.

كما وقع تسميته بعُوَيمِر العجلاني في حديث سهل بن سعد ﷺ، خرجه البخاري في "صحيحه" (7/ 42ح 5259 و7/ 53ح5308 و9/ 98ح7304) ومسلم في "صحيحه" (2/ 1192ح1492) من حديث مالك وابن أبي ذئب عن الزهري عن سهل بن سعد.

ووقع في حديث عبد الله بن عمر ﷺ عند البخاري في "صحيحه" (7/ 55ح 5311 وح5312 و7/ 61 ح5349) ومسلم في "صحيحه" (2/ 1132ح1493: 6) من حديث أيوبٍ، عن سعيد بنِ جُبير، قال: قلت: لابنِ عُمَرَ: رجلٌ قذف امرأتَه، فقال: فرَّق النبي ﷺ بين أخوَيْ بني العجلان .

قال المُهَلَّب بن أبي صُفرَة (1): «وهِم هشام بن حسان في هذا الحديث - يعني: حديث الباب-؛ فقال: قذف هلال ابن أمية الواقِفي، والصحيح: عُوَيمِر العجلاني كما روى سَهل وابن عمر، وكما روى عبدالرحمن ابن القاسم وأبو الزِّناد عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس، والقاسم أضبط من هشام ومن عكرمة.

قال أخي رحمه الله: ويدل على أنها قصة واحدة تَوَقُّفُه عليه السلام عن الحكم حتى نزل القرآن، ولو أنها قصتان لحكم في الثانية بما نزل في الأولى، فوجب تغليب ما اتفق عليه من قصة العجلاني على ما انفرد به هشام بن حسان من اسم هلال الواقفي، وغلط في اسم عُوَيمِر العجلاني، والله المحمود».

(1) "المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح" (2/ 448).

ونحوه قال البيهقي (1): «والذي يغلب على ظني أن الذي رواه ابن عباس، وابن عمر، وسهل بن سعد، وأنس بن مالك(2)، وغيرهم، في حديث المتلاعنين خبر عن قصة واحدة لاتفاق من ذكر منهم نزول الآية، على أن الآية نزلت فيما رواه من قصة المتلاعنين، ونزولهما يكون مرة واحدة لاتفاقهم على أنه رماها وهي حامل، وأن النبي ﷺ قال: إن جاءت به على نعت كذا فهو كذا، وقل ما يتفق جميع ذلك في قصتين مختلفتين، إلا أن عكرمة خالف القاسم بن محمد عن ابن عباس، ثم سهلا وابن عمر في تسميته القاذف بهلال بن أمية» ثم قال: «وإذا صرنا إلى الترجيح، فرواة حديث ابن عمر وسهل بن سعد أحفظ وأوثق، ومع روايتهم روايةُ القاسم بن محمد عن ابن عباس». اهـ.

قلت: ومن أجل الخلاف الواقع في تسمية القاذف أشار أبو داود رحمه الله، إلى تسمية القاذف بهلال ابن أمية مما تَفَرَّد به أهلُ المدينة، يريد عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

## الحديث العاشر :

قال أبو داود: باب وقت السحور.

(ح2348) حدَّثنا محمدُ بن عيسى، حدَّثنا مُلازِمُ بن عَمرو، عن عبد الله بنِ النعمان، حدثني قيسُ ابنُ طلقٍ عن أبيهِ، قال: قال رسولُ الله ﷺ : «كُلُوا واشْرَبُوا، ولا

(1) "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" (ص264-266)

(2) خرَّجه مسلم في "صحيحه" (2/ 1134ح1496) وغيره من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك: أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك ابن سحماء .... الحديث.

يَهيدَنكُمُ السَّاطِعُ المُصْعِدُ، فَكُلوا واشْرَبُوا حتى يعترِضَ لكُمُ الأَحْمَرُ». قال أبو داود: «هذا مما تفرد به أهلُ اليمامة» (1).

الحديث أخرجه أبو داود ومن طريقه الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (8/ 158ح168).

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (6/ 155ح9162)، والترمذي في "الجامع"(3/ 76ح705) ، وأحمد في "المسند" (4/ 23)، وابن خزيمة في "صحيحه" (3/ 211ح1930)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (3/ 328 ح648)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (2/ 54) والطبراني في "معجمه الكبير" (8/ 336ح8257)، والدارقطني في "سننه" (2/ 166)، والضياء في "الأحاديث المختارة" (8/ 159 ح169)، والمزي في "تهذيب الكمال" (16/ 222) من طرق عن مُلازِمُ بن عَمرو، به.

وأحمد في "المسند" (4/ 23) من طريق محمد بن جابر، عن عبد الله بن النعمان، به.

---

(1) من رواية ابن الأعرابي كما جاء على حاشية نسخة برنستون فيما ذكره محقق طبعة دار الصديق.

وثبتت هذه الزيادة أيضا في نسختي المكتبة البلدية بالإسكندرية (ب) (س) ونسخة إلياس الكردي (ك) ونسخة السليمانية (د).

وذكر السخاوي في "فتح المغيث" (1/ 222) أن أبا داود ذكرها في كتاب "التفرد".

وأثبتها في أصل الكتاب محققو طبعات الرسالة، ودار الصديق، ودار الكتب العلمية. وأشار إليها محقق طبعتي دار التأصيل (2336)، ودار القبلة في الحاشية (2340).

تنبيه: وقعت نسخة برنستون لمحقق طبعة الرسالة أيضا، لكنه ذكر أن هذه الزيادة منسوبة لرواية الرملي..

ووقع في "تفسير ابن كثير" (1/ 515) و"أطراف المسند" للحافظ ابن حجر (2/ 624) معزوا لأحمد، والطبراني في "الكبير" (8/ ح8236) من حديث محمد بن جابر، عن قيس بن طلق، به بنحوه.

فالحديث مداره على قيس بن طلق عن أبيه وهومن أهل اليمامة(1)، ويرويه عن قيس عبدُ الله بن النعمان السحيمي، وهو من أهل اليمامة(2)، ومحمد بن جابر كما عند الطبراني وأحمد-في نسخة ابن حجر وابن كثير-، ومحمد بن جابر يمامي أيضا(3)، فالحديث تفرَّد به أهل اليمامة كما قال أبو داود رحمه الله.

## الحديث الحادي عشر :

قال أبو داود: باب ما جاء في الدخول في الوصايا.

(ح2868) - حدَّثنا الحَسنُ بن علي، حدَّثنا أبو عبد الرحمن المُقرئ، حدَّثنا سعيدُ بن أبي أيوبَ، عن عُبيد الله بن أبي جَعفرٍ، عن سالمِ بن أبي سالم الجَيْشانيِّ، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ، قال: قال لي رسولُ الله ﷺ : «يا أبا ذَرٍّ، إني أراكَ ضعيفًا، وإني أُحِبُّ لك ما أُحبُّ لنفسي، فلا، تأمَّرَنَّ على اثنَين، ولا تَوَلَّيَنَّ مالَ يتيمٍ».

قال أبو داود: «تفرَّد به أهلُ مصرَ» (4).

---

(1) انظر "الجرح والتعديل" (7/ 100 و4/ 490)، و"الثقات" لابن حبان (5/ 313 و3/ 205).

(2) "الثقات" لابن حبان (7/ 47)، و"تقريب التهذيب" (3666).

(3) "الجرح والتعديل" (7/ 219)، و"تهذيب التهذيب" (9/ 88).

(4) من نسخة السليمانية، ونسخة على حاشية نسخة برنستون. وقد أثبتها في أصل الكتاب محققو طبعات: دار الصديق، والرسالة، ودار الكتب العلمية، وصاحب "عون المعبود" (8/ 70). وأشار إليها في الحاشية محققو طبعتي دار التأصيل، ودار القبلة (2860)..

أخرجه مسلم في "صحيحه" (3/ 1457ح1826) والنسائي في "المجتبى" (6/ 255) في "الكبرى" (6/ 167ح6461) وأحمد في "مسنده" (5/ 180)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (4/ 231)، والبزار في "مسنده" (9/ 435ح4045)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (4/ 379ح7020)، وابن المنذر في "الأوسط" (6/ 496ح6439 الفلاح)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (1/ 45ح56)، والمحاملي في "الأمالي" (ح450)، ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (2/ 267)، وابن حبان في "صحيحه" (12/ ح5564)، والحاكم في"مستدركه" (4/ 91)، والبيهقي في "سننه" (3/ 129 و6/ 283 و10/ 95) والمزي في "تهذيب الكمال" (10/ 141) من طرق عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن المقرئ، به.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه رواه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا أبو ذر، ولا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا من هذا الوجه».

قلت: وهو إسناد مسلسل بالمصريين؛ فسالم بن أبي سالم الجيشاني وأبوه مصريان كما قال البخاري وغيره(1)، ويرويه عنه عبيد الله بن أبي جعفر أبو بكر الفقيه ، قيل : اسم أبيه يسار، وهو مصري(2)، ويرويه عنه سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم، أبو يحيى المصري(3) .

## الحديث الثاني عَشَر :

(1) "التاريخ الكبير" (4/ 87 و111) و"الجرح والتعديل" (4/ 182).

(2) "الجرح والتعديل" (5/ 310)، و"الثقات" (7/ 142).

(3) "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (5194)، و"تقريب التهذيب" (2274).

قال أبو داود: أول كتاب الحَمَّام

(ح4011) حدَّثنا أحمدُ بنُ يونسَ، حدَّثنا زُهيرٌ، حدَّثنا عبدُ الرحمن بنُ زيادِ بنِ أنْعُمٍ، عن عبدِ الرحمن ابنِ رافع، عن عبدِ الله بن عمرو، أن رسُولَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّها ستُفتَحُ لكم أرضُ العجم، وسَتَجِدُونَ فيها بيوتًا يُقال لها: الحمَّاماتُ، فلا يدخُلَنَّها الرجالُ إلا بالأُزُرِ، وامنعُوها النِّساء إلا مريضةً أو نُفَسَاءَ».

قال أبو داود: «انفرد أهل مصر بإسناده» (1).

أخرجه ابن ماجه في "السنن" (2/ 1233 ح3748)، وعبد الرزاق في "المصنف" (1/ 290ح1119)، وعبد بن حميد في "المسند" (ح350)، وابن المنذر في "الأوسط" (2/ 123 ح659)، والطبراني في " المعجم الكبير " (13/ ح 59 و ح128)، الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 227) والبيهقي في " السنن " (7/ 308 - 309)، وفي " الشعب " (10/ 207ح7385) و"الآداب" (ح571)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (1/ 362-363) من طرق عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعُم به.

قال البيهقي في" الشعب ": " تفرد به عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وأكثر أهل العلم لا يحتج بحديثه"،

قلت: هو في عداد المصريين(2)، وشيخ الإفريقي وهو عبد الرحمن بن رافع التنوخي ضعيف أيضـًا(1)؛ قال البخاري: في حديثه مناكير(2)، وهو مصري أيضا3)، فالحديث كما قال أبوداود: «انفرد أهل مصر بإسناده».

---

(1) زيادة من نسخة السليمانية. وقد أثبتها في أصل الكتاب محقق طبعة دار الكتب العلمية وأشار إليها في الحاشية محققا طبعة دار التأصيل.

(2) "تهذيب التهذيب" (6/ 157).

# الحديث الثالث عَشَر:

قال أبو داود: باب الحد في الخمر.

(ح4476) حدَّثنا الحسنُ بنُ علي ومحمدُ بنُ المُثنَّى -وهذا حديثُه- قالا: حدَّثنا أبو عاصم، عن ابنِ جُريج، عن محمَّد بنِ على بن رُكانَةَ، عن عِكرِمَة، عن ابنِ عباسٍ: «أن رسولَ الله ﷺ لم يَقِتْ في الخَمْرِ حدّاً».

وقال ابنُ عباسٍ: شَرِبَ رجلٌ فَسَكِرَ، فلُقِيَ يَميلُ في الفَجِّ، فانطُلِقَ به إلى النبي ﷺ، فلما حاذَى دارَ العباسِ انفلتَ، فدَخَلَ على العباس فالتزمه، فذَكَر ذلك للنبيِّ ﷺ، فَضَحِكَ، وقال: «أفعَلَها؟»، ولم يأمُرْ فيه بشيءٍ.

قال أبو داود: «هذا مما تفَرَّد به أهلُ المدينة، حديث الحسن بن علي هذا» (4).

الحديث عند أبي داود، وأخرجه النسائي في "سننه الكبرى" (5/ 139ح5271 وح5272) وأحمد في "مسنده" (5/ 116ح2963 مؤسسة الرسالة) (5)، والطبراني في "الكبير" (11/ 235ح11597)، والحاكم في

=

(1) "ميزان الاعتدال" (2/ 495 – مؤسسة الرسالة) و"تقريب التهذيب" (3856).

(2) "التاريخ الكبير" (5/ 280).

(3) "تاريخ الإسلام" (3/ 271) و"تقريب التهذيب" (3856).

(4) قوله: «حديث الحسن بن علي هذا» لم يرد في طبعة دار التأصيل، وأشير إليه في الحاشية.

(5) وقع الحديث في طبعة الميمنية للمسند (1/ 322) وكذا في طبعة أحمد شاكر -تبعا لها- (3/ 301ح2965) تركيب متن حديثنا هذا لإسناد الحديث قبله، فظهر كأنه وجه آخر للحديث من رواية عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس، وسببه سقط في بعض نسخ المسند الخطية، وكثير منها ليست قديمة وينقل بعضها من بعض، وأشار إلى هذا السقط والخطأ محققو طبعة مؤسسة الرسالة، وكذا محققوا طبعة المكنز (ح3011)، ووقع

=

"مستدركه" (4/ 373)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (4/ 2179ح5464)، والبيهقي في "سننه الكبير" (8/ 314)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (12/ 231- 232ح282-ح284) والمزي في "تهذيب الكمال" (26/ 159) من طريق ابن جريج، به..

فالحديث مخرَجُه مَدَني؛ من حديث عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس. فيكون من أفراد أهل المدينة، ويرويه عن عكرمة محمَّدُ بنُ عليّ بن رُكانَةَ، قال ابن القطان: «روى عنه ابن إسحاق وابن جريج، ذكره البخاري، ولم يذكره ابن أبي حاتم، وحاله مجهولة» (1).

والمحفوظ في الباب:

- حديث أنس بن مالك ﷺ، وهو عند المصنف – عقب حديث الباب- برقم (4479)، ورواه البخاري في "صحيحه" (8/ح6773 وح6776) ومسلم في "صحيحه" (3/ 1330ح1706) وغيرهما من طريق قتادة عن أنس: «أن النبي ﷺ أتي برجل قد شرب الخمر، فجلده بجريدتين، نحو أربعين».

وفي رواية أخرى عند مسلم: «أن النبي ﷺ كان يضرب بالنِّعال والجريد أربعين».

- حديث أبي هُريرة ﷺ أن رسولَ الله ﷺ أُتِيَ برجل قد شَرِبَ، فقال: «اضرِبُوهُ»، فقال أبو هُريرة: فَمِنا الضَّارِبُ بيده، والضَّارب بنعله، والضاربُ بثوبه ...". وهو عند المصنف برقم (4477)، ورواه البخاري في "صحيحه" (8/ ح6777 وح6781)

=

على الصواب في "أطراف المسند" لابن حجر (3/ 227ح3762)، بينما وقع على الخطأ في "إتحاف المهرة" (7/ 553ح8440) وهو من تصرف المحقق والله المستعان.

(1) "بيان الوهم والإيهام" (5/ 101) وانظر "تهذيب التهذيب" (9/ 356).

وغيره من طريق يزيد بنِ الهادِ، عن محمدِ ابنِ إبراهيمَ، عن أبي سَلَمَة، عن أبي هريرة ﷺ.

- حديث علي بن أبي طالب ﷺ، وهو عند المصنف برقم (4480).

ورواه مسلم في "صحيحه" (3/ 1331 ح1707) وغيره من طرق عن عيد الله الدَّاناجِ، عن حُضَين ابنِ المُنذر، عن علي ﷺ قال: «جلد النبي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعينَ، وعُمَرُ ثمانينَ، وكلٌّ سُنّة، وهذا أحب إلي».

## الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث أحمد الله عز وجلّ على أن هيأ لي إتمامه على هذا الوجه، وأسأله أن يكون مفيدًا للمشتغلين بالسنة النبوية، وأن يكون سببًا للكتابة حول تحديد معنى هذا المصطلح عند بقية الأئمة.

ويحسن في خاتمته أن أذكر أهم نتائجه، والتي تتلخص فيما يلي:

1- أن من وسائل الكشف عما يكمُن في الأحاديث من أوهام وأخطاء، وقواعد التعليل مسألة التفرد.

2- إمامة أبي داود رحمه الله في علم العلل والنَّقد؛ فالحكم بالتَّفرُّد بأنواعه لا يطالُه إلا من كانت له إحاطةٌ بالرُّواة ومروياتهم.

3- بلغت عدد الأحَادِيث التي صحَّ أن أبا دَاود نصَّ في «سُنَنِه» بتفرَّد بعضِ أهْلِ الأمصَارِ بها ثلاثة عشَر حديثا؛ وهي على النحو التالي:

أفراد أهل مكة؛ وبلغت حديثا واحدا؛ وهو الحديث الثامن.

أفراد أهل المدينة؛ وبلغت حديثين: الحديث التاسع، والثالث عشر.

أفراد أهل البصرة؛ وبلغت أربعة أحاديث؛ الحديث الثاني والثالث والسادس والسابع.

أفراد أهل اليمامة؛ وبلغت حديثا واحدا؛ وهو الحديث العاشر.

أفراد أهل مصر؛ وبلغت خمسة أحاديث؛ الأول والرابع والخامس والحادي عشر والثاني عشر.

4- يريد أبو داود بأفراد أهل الأمصار ما لم يروِهِ إلا واحدٌ من أهل ذلك المصر، ويضيفه إليهم كما يُضاف فعلُ الواحد من القبيلة إليها مجازا، وهو ما حقَّقه ابن حجر رحمه الله (1).

5- تُعقِّب الإمام أبو داود في حكم بهذا النوع من التفرد في موضح فقط، وهو الحديث الثاني؛ حيث نسب التفرد إلى أهل البصرة وإنما هو من أفراد أهل الكوفة.

6- لا يشير أبو داود إلى هذا النوع من التفَرُّد إلى على سبيل التعليل.

7 - أنَّ المنهج النقدي عند الأئمة شامل للأسانيد والمتون، لا كما يدعيه المستشرقون أنّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.

وأما التوصيات؛ فأكثرها إلحاحا:

1- العناية بكتب السنة؛ دراسةً مستفيضة لنُسَخِها ورواياتها وأُصُولها، ومن ثَمَّ نشرها نشرا علميا متقنا.

2- عدم قصر الدراسات في الأحاديث المعلَّة على الاختلاف دون التعرُّض لمسألة التفرُّد، - كما هو الواقع في الرسائل العلمية والدراسات الأكاديمية، فغالبها في دراسة

(1) "النكت على كتاب ابن الصلاح" (2/ 706- 707).

الاختلاف على فلان، أو الاختلاف الذي ذَكَر فلان ...، وما أقلّ الدراسات في التفرد وأفراد الرواة، مع ما للتفرد من أثر في تعليل الحديث والحكم بنكارته.

هذا والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا ....

## فهرس المصادر والمراجع

**1-** أخلاق النبي ، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر، سنة 1998م.

**2-** الآداب، لأبي بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ.

**3-** الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي، الرياض، ط2/ 1415هـ .

**4-** إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق زهير ناصر وآخَرِين، مُجَمَّع الملك فهد، المدينة المنورة، ط1/ 1415هـ – 1425هـ .

**5-** الأحاديث المختارة، لضياء الدين المقدسي، تحقيق عبد الملك بن دهيش، دارخضر بيروت، 1410هـ .

**6-** إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1/ 1399

**7-** أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق محمود نصار / السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/ 1419 هـ.

* الأفراد، للدراقطني = أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي .

**8-** أطراف المسند، – إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. زهير ناصر، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.

**9-** إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مُغلطاي بن قُلَيج، تحقيق عادل بن محمد وأسامة ابن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط1/ 1422هـ.

**10-** الأمالي، لأبي عبد الله المحاملي، رواية ابن يحيى البيع، تحقيق د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، عَمَّان، ودار ابن القيم، الدَّمَّام، ط1/ 1412هـ.

**11-** الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لتقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق سعد بن عبد الله آل حميِّد، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1/ 1420.

**12-** الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر ابن المنذر، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الفلاح، ط1/ 1430هـ.

**13-** البداية والنهاية، لأبي الفداء ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط2/ 1974م .

**14-** البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص عمر بن علي، المعروف بابن المُلقِّن، تحقيق ياسر بن كمال وآخَرَيْن، دار الهجرة، الرياض، ط1/ 1425هـ.

**15-** بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لنور الدين علي الهيثمي، تحقيق

د.حسين الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط1/ 1413هـ.

**16-** بلدان الخلافة الشرقية، كي لسترنج، نقله إلى العربية كوركيس عواد، مطبعة الرابطة، بغداد 1373هـ .

**17-** بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، لأبي بكر البيهقي، تحقيق د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1/ 1402هـ .

**18-** بيان الوهم والإيهام الواقِعَين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن القَطَّان الفاسي، تحقيق د. حسين آيت سعيد، دار طيبة ط1/ 1418هـ.

**19-** تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي، تحقيق د.عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1/ 1411هـ .

* تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، الخطيب البغدادي .

**20-** التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ط1/ 1361.

**21-** تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط1/ 1419هـ .

**22-** تاريخ بغداد -تاريخ مدينة السلام وأخبار مُحَدِّثِيها-، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/ 1422هـ .

**23-** تاريخ يحي بن معين، رواية عباس بن محمد الدُّورِي، تحقيق أحمد نور سيف،

مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1/ 1399هـ

**24-** تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء ابن كثير، دار عالم الكتب، الرياض، ط2/ 1418هـ.

**25-** تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، باعتناء حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية.

**26-** التكميل في الجَرح والتعديل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، أبي الفداء ابن كثير، تحقيق د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات، اليمن، ط1/ 1432 هـ.

**27-** التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، تصحيح عبد الله هاشم يماني. المدينة المنورة، 1384هـ.

**28-** التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر ابن عبدالبر النَّمَري، تحقيق جماعة، مطبوعات وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، 1387هـ.

**29-** تهذيب الأسماء واللغات، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

**30-** تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1/ 1326هـ.

**31-** تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط1/ 1418.

**32-** الثقات، لأبي حاتم ابن حِبَّان البُسْتِي، تحقيق السيد شرف الدين، دار الفكر،

بيروت، ط1/ 1395هـ .

* الثقات للعجلي = معرفة الثقات .

**33-** الجامع، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخَرَيْن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

**34-** جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجراً طبع دار هجر، الجيزة، ط1/ 1422هـ .

**35-** الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، = صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، باعتناء د.محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1/ 1422هـ.

**36-** الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، سنة 1403هـ .

**37-** الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط1/ 1410هـ.

**38-** الجرح والتعديل، لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، باعتناء عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي، دائرة المعارف العثمانيةً حيدر آباداً الدكنً الهند 1371هـ ..

**39-** الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث،

**40-** الخلافيات، للبيهقي، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار الصميعي، الرياض، ط1/ 1414هـ .

**41-** الدعاء، للطبراني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1/ 1413هـ.

**42-** سؤالات البَرْقَاني للدراقطني، لأبي بكر أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق د.عبدالرحيم القشقري، طبع كتب خانة، لاهور بباكستان، ط1/ 1404هـ.

**43-** سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق د.زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، 1994م.

**44-** سؤالات أبي عبيد الآجُرِّي لأبي داود، تحقيق د. محمد العمري، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1/ 1399هـ.

**45-** سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1/ 1404هـ.

**46-** سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق أبي عمرمحمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط1/ 2009هـ.

**47-** السنن، للدارقطني، تحقيق عبد الله هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة، سنة 1386هـ.

– وطبعة مؤسسة الرسالة، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخَرِين، ط1/ 1424.

**48-** السنن، للدارمي؛ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، بتحقيق دار المغني، الرياض، حسين سليم أسد الداراني، ط1/ 1421هـ.

**49-** السنن، لسعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دارالكتب العلمية، بيروت.

**50-** السنن، لابن ماجه؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي،

بيروت 1395.

* السنن، للنسائي = المجتبى .

**51-** السنن الكبرى، للنسائي؛ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، تحقيق عبد الغفار البنداري والسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1411هـ .

- وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، التي أشرف عليها شعيب الأرنؤوط، ط1/ 1421هـ .

**52-** السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، عن طبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند ط1/ 1344هـ.

**53-** سير أعلام النُّبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ط11/ 1422.

**54-** شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام-، أبو عبد الله، علاء الدين مغلطاي بن قليج، تحقيق

كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط1/ 1419 هـ

**55-** شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت، ط2/ 1403هـ .

**56-** شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1/ 1415.

**57-** شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، ط1/ 1399 .

**58-** الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق عبد الله بن عمر

الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط2/ 1420هـ.

**59-** الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، للترمذي، تحقيق سيد الجليمي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1/ 1412هـ .

**60-** الصحيح، لأبي حاتم ابن حبان، بترتيب علاء الدين ابن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2/ 1414 .

**61-** الصحيح، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1/ 1971م .

**62-** الصحيح، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن طبعة مصطفى الحلبي، سنة 1374هـ .

**63-** الضعفاء، لأبي جعفر العقيلي، تحقيق د. مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، ط2/ 2008 م

**64-** الضعفاء والمتروكون، للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ط1/ 1396هـ

**65-** طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت .

**66-** طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، طبع عيسى البابي الحلبي، مصر، ط1/ 1383هـ .

**67-** الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1957.

**68-** طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حَيَّان الأصبهاني، تحقيق عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالةً بيروت، ط2/

1412هـ.

**69-** طرح التثريب في شرح التقريب - تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد-، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وأكمله ابنه أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم، الطبعة المصرية القديمة

**70-** علل الحديث، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، 1405هـ، مصورة عن الطبعة السلفية، القاهرة، سنة 1343هـ.

**71-** العلل الكبير، لأبي عيسى الترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرَيْن، عالم الكتب، بيروت، ط1/ 1409هـ.

**72-** العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، ط1/ 1405-1416هـ.

**73-** علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهير بابن الصلاح، تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط1/ 1423 هـ.

**74-** عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق عبد الرحمن عثمان

المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط2/ 1388هـ

**75-** غريب الحديث، للخطابي؛ أبي سليمان حمد بن محمد البستي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وعبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق، 1402 هـ.

**76-** الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، ط1/ 1402 هـ

**77-** فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، أشرف عليها محب الدين الخطيب، وبترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، مصورة عن طبعة السلفية بالقاهرة، ط1/ 1380هـ.

**78-** فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه، تحقيق نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط1/ 1417هـ.

**79-** فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين السخاوي، تحقيق علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط2/ 1412هـ.

**80-** الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي تحقيق عادل العزازي دار ابن الجوزي ط1/ 1417هـ.

**81-** فهرست ابن خير الإشبيلي، حققه بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، ط1/ 2009 م

**82-** الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، 1413هـ.

**83-** الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي، دار الفكر، بيروت، ط3/ 1409هـ.

**84-** كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم ابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1/ 1396هـ.

**85-** الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، تحقيق السورقي وإبراهيم حمدي،

المكتبة العلمية، المدينة.

**86-** المجتبى، للنسائي، بترقيم عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1/ 1406

**87-** مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، جمع عبد الرحمن ابن قاسم وابنه، مصور عن طبعة مطابع الرياض، ط1/ 1382هـ.

**88-** المحلى، لأبي محمد ابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبع إدارة الطباعة المنيرية، ط1/ 1347هـ.

**89-** مختصر الأحكام -مستخرج الطوسي على جامع الترمذي- لأبي علي الحسن بن علي الطوسي، تحقيق د. أنيس أحمد طاهر، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1/ 1415هـ.

**90-** المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المُهَلَّب بن أبي صُفرة المالكي الأندلسي، تحقيق د. أحمد بن فارس السلوم، دار التوحيد، دار أهل السنة – الرياض، ط1/ 1430هـ

**91-** مسائل الإمام أحمد، لإسحاق بن منصور المروزي، المعروف بالكوسج، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1/ 1425هـ.

**92-** المستخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة الإسفراييني، دائرة المعارف العثمانية، الهند، سنة 1362هـ.

**93-** المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، دائرة المعارف العثمانية، بالهند، 1334هـ.

**94-** المسند، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي عن المطبعة الميمنية، سنة 1313هـ.

- وطبعة دار الحديث، القاهرة، بتحقيق أحمد محمد شاكر، ط1/ 1416هـ.

- وطبعة مؤسسة الرسالة، بتحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط1/ 1416-1421هـ.

**95-** المسند، لأبي بكر أحمد بن عمرو البَزَّار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، مؤسسة علوم القرآن ببيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط1/ 1409هـ.

**96-** مسند ابن جعد، لأبي الحسن علي بن الجعد الجوهري، ويعرف بـ"الجعديات "، رواية أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادراً بيروت ط1/ 1410هـ.

**97-** المسند، لأبي بكر الحميدي، تحقيق حبيب الرحمان الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

**98-** المسند، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، تحقيق أيمن علي، مؤسسة قرطبة، ط1/ 1416.

**99-** المسند، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رتبه أبو سعيد سنجر الجاولي، تحقيق د. ماهر فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1/ 1425 هـ.

**100-** المسند، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، دار المعرفة، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية.

* المسند لعبد بن حميد = المنتخب من مسند عبد بن حميد .

**101-** المسند، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق ط1/ 1404هـ.

**102-** مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لشهاب الدين البوصيري، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، ط1/ 1406هـ .

**103-** المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر ابن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، ط1/ 1427هـ

**104-** المصنف، لعبدالرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط2/ 1403هـ

**105-** معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، بحاشية "مختصر سنن أبي داود" للمنذري، تحقيق أحمد محمد شاكر وحامد الفقي، دار المعرفة، بيروت .

**106-** المعجم، لأبي سعيد ابن الأعرابي، تحقيق عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، الدَّمام، 1418هـ.

**107-** المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق عوض الله، دار الحرمين، القاهرة، ط1/ 1415هـ .

**108-** المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الدار العربية، بغداد، ط1/ 1398هـ.

**109-** معرفة الثقات، لأبي الحسن العجلي، ترتيب نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1/ 1405هـ .

**110-** معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق السيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ

**111-** معرفة الصحابة، لأبي نعيم، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ط1/ 1419هـ.

**112-** معرفة علوم الحديث، للحاكم، باعتناء د. معظم حسين، المكتبة العلمية، المدينة، ط2/ 1397هـ

**113-** المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط2/ 1410هـ.

**114-** المنتخب من العلل للخلال، لعبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق طارق بن عوض الله، دار الراية، الرياض، ط1/ 1419هـ.

**115-** المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1/ 1408

**116-** المنتقى من السنن المسندة، لأبي عبد الله محمد بن علي ابن الجارود، تحقيق عبدالله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1/ 1408هـ.

**117-** المنهاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1/ 1392هـ.

**118-** الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

**119-** الموقظة، الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2/ 1412هـ.

**120-** ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، ط1/ 1382

**121-** نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1/ 1411هـ.

**122-** النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، تحقيق د. ربيع بن هادي مدخلي، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1/ 1404هـ.

# *Abstract*

**Title of the study:** The uniqueness of countries at AbuDawood in his Sunan.

**Field of study:** science of Hadith.

**Researcher:** Dr. Boaalem Ramadan bin Salama.

**Number of pages:** 45.

The imams of the hadeeth have taken care and his critics on the issue of the narrators because of their impact on the explanation of the Hadith and the ruling on his denial. Among the types of this uniqueness are the members of the countries. What is the reference to this type of exclusivity through the work of Abu Dawood in the Sunanu. ?

**Research Objective:** The research aims to:

1- A statement of the impact of exclusivity by which the members of the countries in explaining the talk and the judgment of his denial.

2- Collecting and tracking the hadiths that Abu Dawood had written in "Sunanah" with the exclusivity of some of the people who observe it.

3- the study of these conversations according to the balance of modern criticism developed by modern scholars.

4- directing the words of Abu Dawood in his comment on the talk of the exclucivity of some people of the Amazer.

**The most important results:** The most important findings reached by the researcher:

- One of the means of uncovering what lies in the ahaadeeth of illusions and mistakes, and rules of reasoning is the issue of exclusivity.

- cleverness of Abu Daoud, may Allah have mercy on him in the science of ills and criticism;

- The number of conversations that it is true that Abu Dawood text in the «Sunnah» the exclucivity of some of the people of the Amazer eleven of them, and approved ten of them, and track on one of them; the second Hadeeth; where attributed exclusivity to the people of Basra, but is a member of the people of Kufa.

In this regard, the studies should not be limited to a difference, without the issue of exclucivity, as is the case in scientific letters and academic studies. Narrators ... - with

the uniqueness of the impact in explaining the talk and the judgment of his ignorance

**Keywords:** individuals, members of countries, members of the Umayyad, Abu Dawoud, Sunan Abu Dawood.